

Distr.: General
4 July 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان

تقرير الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان

موجز

في هذا التقرير، تفيد الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان عن أنشطتها، لا سيما بشأن المؤتمر الدولي الثالث بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، الذي عُقد في فيينا يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويرد في مرفق بهذا التقرير الإعلان الذي اعتمد في نهاية المؤتمر.

وتبحث الخبرة المستقلة أيضاً حماية حقوق الإنسان لكبار السن في حالات الطوارئ، وهو أمر تعتبره جوهرياً لسد الثغرات القائمة في مجال الحماية. وتقدم الخبرة لمحة عن التحديات التي يواجهها كبار السن في التمتع بحقوقهم الإنسانية في حالات الطوارئ، وتحلل متطلبات المساعدة الشاملة، وتدابير التخفيف لتلبية احتياجات كبار السن، ومعالجة أوجه الضعف فيهم، مع الاستناد في الوقت نفسه إلى أدوارهم وقدراتهم. وتختتم الخبرة المستقلة تقريرها بتوصيات بشأن السبل الكفيلة بتصميم أطر ملائمة وفعالة تكفل تعزيز حقوق كبار السن وحمايتهم، وتنفيذ هذه الأطر.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-11342(A)



* 1 9 1 1 3 4 2 *

المحتويات

الصفحة

٣		أولاً - مقدمة
٣		ثانياً - أنشطة الخبرة المستقلة
٥		ثالثاً - حقوق الإنسان لكبار السن في حالات الطوارئ
٥		ألف - معلومات أساسية
١٠		باء - الإطار القانوني وإطار السياسات
١٢		جيم - تأثير حقوق الإنسان والتحديات
١٨		رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١ - تقدم الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، روزا كورن فيلد - ماتي، هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقرار المجلس ٣٣/٥. وفي هذا التقرير، تبحث الخبرة المستقلة في حماية حقوق كبار السن الإنسانية في حالات الطوارئ وهو أمر تعتبره جوهرياً لسد الثغرات القائمة في مجال الحماية. وتفيد الخبرة المستقلة أيضاً عن أنشطتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي الثالث بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، الذي عقد في فيينا يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويرد في مرفق بهذا التقرير الإعلان الذي اعتمد في هذا المؤتمر.

ثانياً - أنشطة الخبرة المستقلة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زارت الخبرة المستقلة أوروغواي في الفترة من ١٩ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (انظر الوثيقة A/HRC/42/43/Add.1) وموزامبيق في الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٩ (انظر الوثيقة A/HRC/42/43/Add.2). وتعرب الخبرة عن تقديرها لحكومتها هذين البلدين لتعاونهما قبل زيارتهما هاتين وأثناءهما وبعدهما ولإجرائهما حواراً مثمراً وبناءً معها.

٣ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عقدت الخبرة المستقلة، حلقة نقاش معنونة "الاستبعاد الاجتماعي لكبار السن: الآثار والحلول" شارك فيها ممثلون للأرجنتين، وسلوفينيا، وفريق الأصدقاء المعني بحقوق الإنسان للمسنين (المشار إليه بصورة غير رسمية بتعبير "GoF-HROP"). وأطلعت الخبرة المستقلة المشاركين على نتائج تقريرها السابق (A/HRC/39/50) بشأن الحاجة الماسة إلى اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان حيال الشيخوخة يستتبع اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة التمييز ضد كبار السن وإعادة صياغة مفهوم الطريقة التي تنظر بها المجتمعات إلى كبار السن بحيث لا يُنظر إليهم كمتلقين سلبيين للرعاية والمساعدة بل كمساهمين نشطين في المجتمع. وأكدت الخبرة أنَّ الإدماج الاجتماعي يتطلب تعميم مراعاة حقوق كبار السن في مجالات عدة، مثل التنمية، والسياسات الحضرية، واستراتيجيات الحد من الفقر. وفي الختام، شدّدت الخبرة على ما ينطوي عليه انعدام صك قانوني دولي شامل ومتكامل لتعزيز حقوق كبار السن وكرامتهم وحمايتهم من تأثيرات عملية سلبية ملموسة.

٤ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، شاركت الخبرة المستقلة في حلقة نقاش تناولت موضوع "المسنات والعنف: التحديات في الحصول على إنفاذ القانون والعدالة" نظمتها شبكة تقرير الأمم المتحدة للمرأة^(١) ومنظمات أخرى من منظمات المجتمع المدني. وأكدت الخبرة، في كلمتها الرئيسية، أنَّ العنف ضد المسنات منتشر على الصعيد العالمي، وإن كان لا يزال مخفياً. وناقشت أسباب ضعف الكشف عن هذا العنف وقلة الإبلاغ عنه، وقصور الإحصاءات والبيانات، والتدابير المحتملة المضادة له، وشدّدت على ضرورة بذل جهود مضاعفة لإحراز تقدم في الوعي بهذا الأمر والتوعية به، مشيرة إلى أنَّ تبادل الممارسات الجيدة، والارشادات العالمية

(١) <https://wunrm.com/>

يمثل الخطوة الأولى في معالجة المنع، وسد الثغرات في البيانات والدراسات، شأنه في ذلك شأن جمع الأدلة لوضع نهج عملية قائمة على الحلول.

٥- وفي البيان الذي أدلت به بمناسبة الذكرى السنوية التاسعة والعشرين لليوم الدولي للمسنين، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أشادت الخبرة المستقلة بجميع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على مكافحة التمييز ضد كبار السن والتميز ضدهم وحرمانهم من حقوقهم. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، شاركت في فعالية جانبية عقدت في مقر الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان لكبار السن والشيخوخة الإيجابية. وترأس هذا الحدث الذي عقدته شيلي، والأرجنتين، ومجموعة أصدقاء كبار السن، رئيس شيلي، السيد سيباستيان بينيرا والسيدة الأولى، سيسيليا موريل. وشددت الخبرة المستقلة في كلمتها على الحاجة الماسة لاتباع نهج كلي لحماية حقوق الإنسان لكبار السن واحترامها ومعالجة التحديات التي يواجهونها كل يوم.

٦- وعملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٤٤، الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، خاطبت الخبرة المستقلة الجمعية العامة وأجرت معها حوار تفاعلياً في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية الاجتماعية. وركزت في العرض الذي قدمته على أثر الاستبعاد الاجتماعي لكبار السن، وهو أمر تعتبره بالغ الأهمية إن أُريد سد الثغرات القائمة في مجال الحماية بشكل فعال. وأطلعت الجمعية العامة على النتائج الرئيسية التي توصلت إليها وقدمت توصيات بشأن هذه المسألة ترمي إلى مساعدة الدول في وضع أطر مناسبة وفعالة تكفل تعزيز حقوق كبار السن وتحسينها، وتنفيذ هذه الأطر.

٧- وفي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، استضافت النمسا، في فيينا، المؤتمر الدولي الثالث بشأن حقوق الإنسان لكبار السن (تولت تنظيم المؤتمرات السابقة سلوفينيا والخبرة المستقلة). ورحبت الخبرة المستقلة بمبادرة حكومة النمسا، وبوجه أخص، الوزارة الاتحادية لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية، والوزارة الاتحادية للعمل، والشؤون الاجتماعية وحماية المستهلك، وأعربت عن ودعم مجموعة أصدقاء حقوق الإنسان لكبار السن في جنيف (انظر الوثيقة A/HRC/36/48، الفقرة ٦).

٨- وسبق المؤتمر الدولي المعقود في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اجتماع تحضيرى معنون: "فيينا منتدى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني" عقدته لجان المنظمات غير الحكومية المعنية بالشيخوخة في نيويورك وجنيف، وفيينا وحضره ممثلون عن منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وجهات أخرى. وألقت الخبرة المستقلة كلمة رئيسية، وشاركت في مناقشة تحضيرية تهدف إلى تيسير المناقشات المواضيعية المختلفة التي ستُجرى في المؤتمر. وأشارت إلى استنتاجات تقريرها بشأن الاستقلالية والرعاية (A/HRC/30/43)، وتقريرها الشامل عن حالة حقوق الإنسان لكبار السن (A/HRC/33/44)، وتقريرها عن الروبوتات والحقوق، وتأثير التشغيل الآلي على حقوق الإنسان لكبار السن (A/HRC/36/48). وسلطت الضوء، بوجه خاص، على أمثلة لأوجه القصور الجوهرية التي تشوب في الوقت الحالي حماية حقوق الإنسان، والمجالات التي تكون فيها التوجيهات ضرورية لضمان المساواة في حالة الشيخوخة، وكيف يؤثر التشغيل الآلي، والتكنولوجيا المعينة الناشئة في خدمات الرعاية، على سبيل المثال. وناقشت أيضاً كيف يمكن أن تمهد بعض جوانب الطريقة

التي يسهم بها المجتمع المدني السبيل لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، مثل السبل الكفيلة بإنشاء منصة عالمية للحوار وتبادل الممارسات الجيدة، وزيادة تعميم مراعاة حقوق كبار السن.

٩- ووجهت النمسا إلى الخبرة المستقلة الدعوة لإجراء زيارة قطرية رسمية بُعيد تعيينها، فقامت بهذه الزيارة من ٢٢ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (انظر الوثيقة A/HRC/30/43/Add.2). وكان المؤتمر موضوعاً للنقاش أثناء زيارتها وشكل أيضاً نشاطاً لمتابعة تنفيذ التوصيات التي قدمتها الخبرة المستقلة في تقريرها الشامل (A/HRC/33/44). وتنظيم مؤتمر فيينا، أسهمت حكومة النمسا إسهاماً فعالاً في الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن على الصعيد العالمي، وشاركت بشكل ملموس بتيسير اعتماد إعلان فيينا بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، المرفق بهذا التقرير (انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/33/44، الفقرة ١٣ والوثيقة A/HRC/39/50، الفقرة ٣). ووفقاً لنية منظم المؤتمر المعلنة، استُعين بوثيقة المؤتمر الختامية في مناقشة المساهمات المعيارية لصك مكرس لحقوق كبار السن.

١٠- وشاركت الخبرة المستقلة في الدورتين التاسعة والعاشر للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة في نيويورك، في تموز/يوليه ٢٠١٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٩، على التوالي. وشاركت في مناقشات مجال التركيز بشأن الاستقلالية، والاستقلال، والرعاية في الطويلة الأجل، والرعاية التيسيرية، والتعليم، والتدريب، والتعلم مدى الحياة، وبناء القدرات، فضلاً عن الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية). وهي ترحب بشروع الفريق العامل في تركيز مناقشاته على المدخلات المعيارية في مجالات محددة قد يتأثر فيها تمتع كبار السن بحقوق الإنسان تحتاج من ثم إلى مزيد من الحماية، وإعرا ب الوفود عن تأييدها لمواصلة هذه الممارسة. وأعربت خبرة المستقلة عن سرورها للمساهمة، بطرق شتى من بينها الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها تقاريرها المواضيعية، في مناقشة مسائل المساواة، وعدم التمييز، والعنف، والإهمال، وإساءة المعاملة، والاستقلالية والاستقلال، والرعاية الطويلة الأجل، والرعاية التيسيرية.

١١- وفي البيان الذي أدلت به أمام الصحافة بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين في ١٥ حزيران/يونيه، ركزت الخبرة المستقلة على الاعتداء الجنسي على كبار السن واغتصابهم اللذين ما زالا في عداد المحرمات التي لا يبلغ ولا يُكشف عنها فتبقى غير مرئية إلى حد كبير. ونظمت الولاية، في ١٣ حزيران/يونيه، دورة RightsCon التي عُقدت في تونس العاصمة وتناولت موضوع "الجدّة والروبوتات: نوع الجنس، والعنف، والرعاية. لماذا تُعد حقوق الإنسان مهمة". وألقت الخبرة المستقلة أيضاً كلمة رئيسية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في مؤتمر الشيخوخة والتكنولوجيا في مجتمع شامل للجميع الذي نظمه معهد جامعة لشبونة سلطت فيها الأضواء على لزوميات النهج القائم على حقوق الإنسان.

ثالثاً- حقوق الإنسان لكبار السن في حالات الطوارئ

ألف- معلومات أساسية

١٢- في هذا التقرير، تستند الخبرة المستقلة إلى الأنشطة التي اضطلعت بها وفقاً للولاية المسندة إليها، موليةً اهتماماً خاصاً لمختلف فئات كبار السن، مثل اللاجئين والمشردين بسبب المناخ، والأشخاص الذين يواجهون حالات النزاع، أو الطوارئ، أو الكوارث. وأشارت بوجه

خاص إلى المناقشات التي جرت في الحدث الجاني عن "بناء القدرة على مواجهة تغير المناخ: حقوق الفئات موضع التركيز" وأثناء حلقة حوار الخبراء بشأن "التشرد بسبب المناخ وحقوق الإنسان" التي عُقدت في مركز الحوار الإنساني في جنيف، في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (انظر الوثيقة A/HRC/30/43)، وشاركت فيها الخبرة المستقلة. واستُعين في التقرير أيضاً بالمناقشات التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ في المائدة المستديرة عن التشرد بسبب المناخ التي عقدتها في جنيف منظمة حلول التشرد ومركز الهجرة في معهد البحوث والتعليم العالي بجنيف وتناولت الحاجة إلى بناء قدرة كبار السن على مواجهة حالات الكوارث (الوثيقة A/HRC/33/44، الفقرة ١٤).

١٣- وأبدت الخبرة المستقلة أيضاً اهتماماً خاصاً بمسألة كبار السن في حالات ما بعد الكوارث، أو المتضررين منهم من التغيرات المناخية وذلك خلال زيارتها القطرية، ومن بينها زيارتها إلى موريشيوس (A/HRC/30/43/Add.3)، وناميبيا (A/HRC/36/48/Add.2)، وكوستاريكا (A/HRC/33/44/Add.1)، وسنغافورة (A/HRC/36/48/Add.1)، وجورجيا (A/HRC/39/50/Add.1)، وموزامبيق (A/HRC/42/43/Add.2)، التي أتاحت لها الفرصة لجمع المعلومات بشكل مباشر.

١٤- وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أجرت الخبرة المستقلة مشاورات ثنائية في مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في جنيف، لمناقشة مختلف قضايا الحماية المتعلقة بكبار السن في حالات الطوارئ. وأُنتت على لجنة الصليب الأحمر الدولية، خاصة بالذكر المستشارين في مجالات الاحتجاز، والإدماج، والتنوع، على عقد هذه المشاورات التي تناول النقاش فيها التحديات التي تواجه العمل الإنساني، وأنشطة الاستجابة المتعلقة بكبار السن، والفرص، والأدوار. واستفاد هذا التقرير من هذه المشاورات أيضاً. وأعربت الخبرة المستقلة أيضاً عن امتنانها أيضاً لمنظمة العمل الدولية للمشاورات التي عقدتها في نيسان/أبريل ٢٠١٩ ولمساهمتها فيها.

١٥- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، عقدت الخبرة المستقلة اجتماعاً مشتركاً بين الوكالات وأصحاب المصلحة، في قصر الأمم بجنيف، بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، بشأن السبل الكفيلة بتمكين المنظمات الإنسانية من تعزيز إدماج كبار السن في الاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية. وفي هذا الاجتماع، نظر المشاركون أيضاً في أدور كبار السن ومواطن ضعفهم في الأزمات الإنسانية، فضلاً عن العقبات التي تعترض سبيل المساعدة الإنسانية الشاملة والفرص المتاحة لها. وأعربت الخبرة المستقلة عن شكرها لجميع أصحاب المصلحة على إسهاماتهم القيمة وإفاداتهم الثاقبة.

١٦- وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أجرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جنيف مشاورات ثنائية مع نحو ٢٠ ممثلاً من مختلف مجالات الاختصاص والمسؤوليات والعديد من المكاتب الميدانية عبر تقنية التداول بالفيديو لمناقشة حالة كبار السن في أوضاع التشريد القسري. ويكمن الهدف الأساسي من المشاورات في تحديد الصعوبات الرئيسية التي يواجهها كبار السن في أوضاع التشريد القسري، وتقديم توصيات تساعد في إعداد عرض كتابي من المفوضية يستفاد منه في هذا التقرير. وتعرب الخبرة المستقلة عن امتنانها للمفوضية وتثني عليها لاتخاذها تلك المبادرة، ولتعاونها لقضية حماية حقوق كبار السن ودعمها لها. وتشير الخبرة المستقلة مع التقدير إلى أن المفوضية قد زادت بشكل ملموس التركيز على مجالات العمل ذات الأولوية فيما يتعلق بحماية حقوق كبار السن في حالات التشريد القسري، وأنشأت جهة تنسيق مكرسة للشيوخوخة في شعبتها للحماية الدولية. وتتطلع الخبرة المستقلة إلى مواصلة هذا التعاون البناء والمثمر.

١٧- وشاركت الخبرة المستقلة أيضاً في اجتماع فريق الخبراء الذي نظّمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المقر في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩ وتناول موضوع "كبار السن في حالات الكوارث الطارئة". وكان الهدف من الاجتماع جمع مساهمات تمكن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء في سياق أي عمليات تتعلق بالسياسات، وعلى وجه التحديد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسلّطت الخبرة المستقلة الأضواء، في مساهمتها في هذا الاجتماع، على مقتضيات حقوق الإنسان، التي تنطبق دوماً، ومن باب أولى على كبار السن في حالات الطوارئ الإنسانية.

١٨- وتشير حالات الطوارئ، سواء أكانت ناجمة عن النزاعات، أو الكوارث الطبيعية، لا محالة شواغل تتعلق بحقوق الإنسان، أو تؤدي على تفاقمها، بما في ذلك ما تعلق منها بكبار السن الذين يحق لهم الحصول على حماية متساوية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١٩- وفي عام ٢٠١٧، أحصت دراسة استقصائية ٣٣٥ كارثة طبيعية ألحقت الضرر بأكثر من ٩٥,٦ مليون شخص في العالم، وأودت بحياة ٦٩٧ ٩ شخصاً، وأحدثت أضراراً تقدر تكلفتها بنحو ٣٣٥ بليون دولار. وكانت آسيا أكثر المناطق تضرراً من الفيضانات والأعاصير حيث وقعت فيها نسبة ٤٤ في المائة من جميع أحداث الكوارث، وبلغت نسبة الوفيات فيها ٥٨ في المائة، ونسبة المتضررين ٧٠ في المائة من المجموع، وأفادت الأمريكتان عن أفدح الخسائر الاقتصادية بنسبة بلغت ٨٨ في المائة من التكلفة الكلية ناشئة عن ٩٣ كارثة^(٢).

٢٠- وازداد عدد الكوارث الناشئة عن الأحوال الجوية طوال العقد المنصرم، فاستأثرت بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٨ بما لا يقل عن ٥٣,٧ في المائة من جميع الكوارث، ومثلت الفيضانات بثلاثتها^(٣).

٢١- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، تعرض ٦٨,٥ مليون شخص للتشريد القسري في العالم بسبب الاضطهاد، أو النزاعات، أو العنف المعمم. وتشمل هذه الأرقام ٢٠,٢ مليون لاجئ (تجاوز العدد ٢٠ مليوناً لأول مرة)، و٣,٢ ملايين طالب لجوء و٣٩,٧ مليون من المشردين داخلياً. وبلغ عدد المشردين حديثاً زهاء ٥,٢ ملايين شخص في النصف الأول من عام ٢٠١٨.

٢٢- وحسب البيانات المتاحة، تجاوز عمر ٣ في المائة من اللاجئين ٦٠ عاماً في عام ٢٠١٧. وفضلاً عن الصعوبات العامة في جمع البيانات، يشوب البيانات النقص بسبب المسألة الجوهرية المتعلقة بنسبية العمر؛ فقد يعتبر اللاجئون وسواهم من السكان المشردين "أكبر سناً" في عمر أصغر من ذلك بكثير، فيشكلون بذلك نسبة أكبر من السكان المشردين. ومن المهم ألا يغيب عن الأذهان أنّ مفاهيم العمر قد تتغير حسب الظروف، والأحوال، والثقافات، وغيرها من الاعتبارات والعوامل، التي تكون هي نفسها عرضة للتغير. وفي هذا الصدد، تُذكّر الخبرة المستقلة بأنّ الولاية تنظر إلى الشيخوخة بحسبانها بنية اجتماعية سياقية تدخل في

(٢) انظر www.emdat.be/natural-disasters-2017.

(٣) International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, *World Disasters Report 2018* يمكن الاطلاع عليه في: <https://media.ifrc.org/ifrc/wp-content/uploads/sites/5/2018/10/B-WDR-2018-EN-LR.pdf>.

تشكيلها عوامل وظروف تطرأ في مسار الحياة تفوق كثيراً العمر المحسوب بالأرقام، أو بالزمن، مثل المحددات البيولوجية، والاجتماعية الاقتصادية التي تتغير هي أيضاً.

٢٣- وفي ٢٠١٨، استضافت المناطق النامية ٨٤ في المائة من الأشخاص المشردين حيث تتعرض نظم الخدمات، ومن بينها خدمات كبار السن، أصلاً للضغط، فضلاً عن أنَّ القدرة على توسيع نطاقها محدودة. وفي منتصف عام ٢٠١٨، استضافت أكبر ١٠ بلدان مضيضة للاجئين، من بينها أربعة بلدان من أقل البلدان نمواً، عدداً من اللاجئين يناهز ١٢,٦ مليون لاجئ. وتواجه المشردون قسراً من كبار السن، في كثير من الأحيان، عقبات إضافية عندما يحاولون الاندماج في المجتمعات المحلية المضيفة لهم؛ إذ تتاح لهم فرص أقل للمشاركة في الشبكات الاجتماعية أو إقامتها، من خلال التعليم أو العمل، على سبيل المثال.

٢٤- وقد تكون أوجه الضعف التي يعاني منها كبار السن في حالات الطوارئ ذاتية (سوء الحالة الصحية، أو الإعاقة، أو الهشاشة) أو خارجية (بسبب الدخل المنخفض، وضعف مستوى المعرفة بالقراءة والكتابة، أو نأي مكان الإقامة)، أو قد تعزى إلى عوامل نظامية (قلة البيانات المصنّفة، أو العجز عن تقييم الاحتياجات بشكل سليم، أو رصد فعالية المساعدة المقدمة).

٢٥- وينبغي أن تُحلل أوجه الضعف مع الأخذ في الحسبان أنَّ فئة السكان التي يشكلها كبار السن متباينة بطبيعتها، فالعمر يفاقم، في كثير من الأحيان، ضروياً أخرى من الضعف، أو عدم المساواة تتراكم طوال الحياة، مثل نوع الجنس، أو العرق، أو مستوى التعليم، أو الدخل، أو الحالة الصحية، أو الحصول على العدالة. وعندما لا يتمتع كبار السن بحقوقهم التمتع التام في الأوقات العادية، يُرجح أن يزدادوا ضعفاً حيال أوضاع الطوارئ.

٢٦- ويمكن أن تصبح الصعوبات المادية التي تصاحب الشيخوخة ولكنها لا تضعف لزماً نوعية الحياة، أو تقلل بشكل ملموس قدرة الشخص الكبير السن على التصرف في الحياة اليومية معيقات جسيمة في حالة الطوارئ. فالحوادث البسيطة، مثل فقدان نظارة طبية، أو عصاة توكؤ قد يكون لها وقع شديد على كبار السن في حالات الطوارئ، لأنها تُحد من قدرتهم على الحركة والتكيف مع الظروف المتغيرة، مثلما يحدث أثناء عملية إجلاء.

٢٧- وبالمثل، فإن العجز الحسي، مثل ضعف البصر، أو السمع، أو الظروف الإدراكية/العصبية تجعل فهم بعض التحذيرات والاتجاهات في حالات الطوارئ أصعب على بعض كبار السن^(٤). وقد تجعل الظروف العقلية أيضاً كبار السن عرضة للشدائد أثناء حالات الطوارئ، ويشمل ذلك الملاجئ حيث يمكن أن يؤثر الازدحام، أو انعدام الخصوصية، أو مستويات الضجيج، في استقلاليتهم واستقلالهم^(٥).

(٤) David Hutton, *Older people in emergencies: considerations for action and policy development*, World Health Organization (WHO), 2008.

(٥) Bruce H. Young, Julian D. Ford and Josef I. Ruzek, *Disaster Mental Health Services: A Guidebook for Clinicians and Administrators* (Washington, D.C., United States. Department of Veterans Affairs, 1998); William Oriol, *Psychosocial Issues for Older Adults in Disasters* (Washington, D.C., United States Department of Health and Human Services, Substance Abuse and Mental Health Services Administration, Center for Mental Health Services, 1999).

٢٨- وتعتمد سلامة كبار السن في حالات الطوارئ على عوامل لا تقتصر على الخدمات الصحية، فالتهميش الاقتصادي أو الاجتماعي، أو الحاجة إلى الحماية من سوء المعاملة والاستغلال، أو الرفاه الاجتماعي، والمساندة بين الأجيال كلها عوامل تؤثر في رفاه كبار السن وفي قدرتهم على التمتع بحقوقهم الإنسانية التمتع التام، بما في ذلك أثناء حالات الطوارئ^(٦).

٢٩- وقد يكون الضعف الذي يعاني منه كبار السن اجتماعياً أيضاً. ويساعد التواصل الاجتماعي في حالة طارئة في حماية صحة الكبير في السن وفي رفاهه بتقديم المساندة العاطفية والعملية، والدعم بالمعلومات والمعطيات التقييمية. ويقصد من هذا التعبير الأخير المعلومات التي تساعد كبار السن على تقييم الوضع^(٧). ومن جهة أخرى، قد يكون كبار السن أكثر عرضة للحصول على قدر أقل من الدعم والتواصل الاجتماعيين بسبب عوامل من بينها عمر الأصدقاء، أو مرضهم، أو وفاتهم.

٣٠- وقد تُعزى عدم المساواة والوضع الاجتماعي - الاقتصادي المتدني لكبار السن إلى درجة منخفضة من الأمان في الدخل، مما قد يؤثر تأثيراً مباشراً في الموارد المادية والعملية المتاحة لهم في حالة الطوارئ، مثل وسائل النقل، وتكنولوجيا الاتصالات، أو الإيواء خارج المنطقة المتضررة من حالة الطوارئ. وقد يرتبط عدم المساواة الاجتماعية أيضاً بالموقع الجغرافي. فعلى سبيل المثال، يُرجح أن يجعل العيش في منطقة معرضة للفيضانات كبار السن أكثر عرضة للمخاطر^(٨).

٣١- وفي كثير من الأحيان، يبقى كبار السن في مواطنهم الأصلية حتى حين تخليها عائلتهم ومجتمعهم المحلي، إما لأنهم يحتفظون بشعور قوي بالانتماء للممتلكات، أو لأن أقاربهم تركوهم خلفهم للعناية بالممتلكات. ونتيجة لذلك، قد يكونون أشد عرضة للأخطار والمخاطر، ويجدون صعوبة أكبر في الحصول على مواد الإغاثة وخدماتها التي تُقدم في مناطق أكثر أماناً.

٣٢- وبسبب تشتت العائلات، وتهاوي الهياكل المجتمعية أثناء التشرد، قد يصبح كبار السن معزولين، أو يكون عليهم الاضطرار بأدوار جديدة كارب للأسرة المعيشية، أو رعاية الأطفال أو غيرهم من أفراد العائلة المعالين. وتثير صعوبات الحركة، وسوء الحالة الصحية، أو الإعاقة، أو مسؤوليات رعاية أفراد العائلة تحديات لكثير من كبار السن في الحصول على المساعدة الإنسانية، مثل الغذاء أو توزيع مواد الإغاثة الرئيسية، أو المياه، أو الوقود. وكبار السن أكثر عرضة أيضاً لانتهاكات حقوق الإنسان التي تشمل العنف، والاستغلال، وسوء المعاملة؛ فضلاً عن القيود على الحق في العمل والحق في الصحة.

٣٣- وفي كثير من الأحيان، قد يتحول تشرد كبار السن إلى تشرد ممتد بسبب افتقارهم إلى القوة البدنية اللازمة للعودة إلى مواطنهم، أو إعادة بناء مأوى، أو غيره من المرافق اللازمة لكسب عيشهم، أو لأنهم حتى وإن عادوا سيستبعدون من المساعدة النقدية، أو القروض الصغرى، أو سواها من خطط الانتعاش بسبب سنهم.

(٦) Hutton, *Older people in emergencies*

(٧) Wolfgang Stroebe, *Social Psychology and Health* (Buckingham, Open University Press, 2000)

(٨) Susan L. Cutter, Brian J. Boruff and W. Lynn Shirley, "Social vulnerability to environmental hazards", *Social Science Quarterly*, (2003). 84, 242-261 <http://dx.doi.org/10.1111/1540-6237.8402002>

٣٤ - وفضلاً عن ذلك، لا تزول احتياجات المشردين داخلياً، وشواغل حقوق الإنسان الخاصة بهم، ويشمل ذلك كبار السن المشردين داخلياً، تلقائياً بانتهاء نزاع، أو حالة طوارئ، بل إنَّ المشردين - سواء أعادوا إلى مواطنهم، أو استقروا في مكان آخر في البلد المعني، أو سعوا إلى الاندماج محلياً - عادة ما يواجهون تحديات مستمرة تستدعي تلقيهم الدعم ريثما يوجد حل مستدام لتشردهم^(٩).

٣٥ - ومن ناحية أخرى، فإنَّ تعميم وصف كبار السن بأنهم فئة ضعيفة تحتاج إلى حماية من آثار الكوارث يطمس الدور المهم الذي يضطلعون به فعلاً في الحد من مخاطر الكوارث، وإدارة ما بعد الكوارث، والتخفيف من آثار تغير المناخ واستراتيجيات التكيف معه^(١٠). وعلى الرغم من أنَّ كبار السن يؤدون دوراً هاماً في المجتمعات المحلية المشردة يشمل الحفاظ على التراث الثقافي، وصون التماسك الاجتماعي، وإبقاء الارتباط ببلدان المنشأ، فإنَّ عملية التصدي للتشريد القسري تصب اهتمامها، في كثير من الأحيان، على ضعفهم، غاضة الطرف عن ذلك الدور، أو عن قدراتهم، أو لا تتيح لهم المشاركة في عملية صنع القرار.

٣٦ - ومع أنَّ كبار السن عرضة لمخاطر متزايدة، فإنَّ عمليات التقييم والتخطيط تهتم بهم بشكل أقل؛ إذ إنَّها تصب اهتمامها أيضاً على العمل الإنساني الذي يستهدف الفئات العمرية الأصغر سناً منهم، وبسبب الافتقار إلى البيانات المصنفة عن الفئات العمرية الأكبر سناً. وقد تتفاقم هذه الصعوبات التي تعيق إدماج كبار السن في العمل الإنساني لأنَّ المانحين يضعون متطلبات صريحة محدودة بشأن الإبلاغ عن الكيفية التي تعود بها المشاريع والبرامج بالنفع على الفئات العمرية الأكبر سناً.

باء - الإطار القانوني وإطار السياسات

٣٧ - نظراً لانعدام صك مكرس لكبار السن، تقدم اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، وإن كانت لا تنطبق على كبار السن، بعض الارشادات، فالمادة ١١ من الاتفاقية تنص على أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بحقوق متساوية في الإغاثة الإنسانية التي تُقدم في أعقاب كارثة طبيعية أو نزاع. وتقضي الاتفاقية بأن تتخذ الدول الأطراف "كافة التدابير اللازمة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، بما في ذلك حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية". أما المادة ٢٥ التي تتناول مسألة الصحة، فتشير تحديداً إلى كبار السن، مذكرة بأن على الدول الأطراف أن توفر ما يحتاج إليه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديداً بسبب إعاقاتهم من خدمات صحية، تشمل الكشف المبكر والتدخل عند الاقتضاء، و"خدمات تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من الإعاقات ومنع حدوث المزيد منها، على أن يشمل ذلك الأطفال، وكبار السن".

٣٨ - وأقرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في تعليقها العام رقم ٢٧ (٢٠١٠) بشأن المسنات وحماية حقوقهن الإنسانية، بأن تغير المناخ يؤثر تأثيراً مختلفاً في النساء، لا سيما

(٩) انظر IASC Framework on Durable Solutions for Internally Displaced Persons, The Brookings Institution – University of Bern Project on Internal Displacement, April 2010

(١٠) انظر International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, A practical guide to Gender-sensitive Approaches for Disaster Management, Geneva, 2010

المسئلات المحرومات من الرعاية بشكل خاص في مواجهة الكوارث الطبيعية بسبب الفوارق الفسيولوجية، والقدرة البدنية، والسن، ونوع الجنس، فضلاً عن المعايير والأدوار الاجتماعية والاجحاف في توزيع المعونة والموارد ذات الصلة بالهياكل الهرمية الاجتماعية. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن محدودية فرص حصولهن على الموارد ومشاركتهم في عمليات اتخاذ القرار تزيد من هشاشة في مواجهة تغير المناخ.

٣٩- وتوجد صكوك إقليمية عديدة ذات أهمية لوضع كبار السن في حالات الطوارئ، فالمادة ١٤ من البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا تنص على حماية كبار السن في حالات الصراع والكوارث. وبناءً على ذلك، يقع على عاتق الدول التزام بأن تحرص على أن يكون كبار السن في عداد من يتمتعون، على سبيل الأولوية، بالحصول على المساعدة خلال جهود الإنقاذ، والتوطين، والإعادة إلى الوطن وسواها من الأنشطة، وذلك في حالات الخطر التي تشمل الكوارث الطبيعية، وحالات الصراع، وخلال الحرب الأهلية، أو الحروب. وعلى الدول أيضاً أن تكفل معاملة كبار السن معاملة إنسانية وحمايتهم، واحترامهم في جميع الأوقات، وألا تتركهم دون ما يحتاجون إليه من المساعدة والرعاية الطبيتين.

٤٠- وبالمثل، تتناول المادة ٢٩ من اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن على وجه التحديد حالات الخطر، والطوارئ الإنسانية، وتنص على أن تتخذ الدول وجوباً كل ما يلزم من التدابير المحددة لضمان سلامة كبار السن وحقوقهم في حالات الخطر، بما في ذلك حالات النزاع المسلح، وحالات الطوارئ الإنسانية، والكوارث، وفقاً لقواعد القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتشمل هذه التدابير تدابير المساعدة الخاصة باحتياجات كبار السن في أنشطة التأهب، والوقاية، والإعمار، والإنعاش المرتبطة بحالات الطوارئ والكوارث، والنزاعات. وتهدف الاتفاقية أيضاً إلى تعزيز مشاركة كبار السن في بروتوكولات الحماية المدنية في حالات الكوارث الطبيعية.

٤١- وتتبع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سياسة محددة حيال حماية كبار السن تركز على الدور الفعال الذي يضطلعون به في مجتمعاتهم المحلية، وتأخذ في الحسبان الصعوبات العديدة التي يواجهونها أثناء تشردهم (مثل فقدان الأصول، وانحياز نظم الدعم الاجتماعي، والتخلف عن الركب عند هروب مجتمعاتهم المحلية)، وعند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية^(١١). وتراعي سياسة المفوضية بشأن العمر، ونوع الجنس، والتنوع، المفوضية مخاطر الحماية المتزايدة التي قد يكون كبار السن عرضة لها، والأدوار الحيوية التي يمكنهم القيام بها في أسرهم المعيشية ومجتمعاتهم المحلية^(١٢).

٤٢- ويتضمن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين^(١٣) ما مجموعه ثماني إشارات مرجعية إلى كبار السن وثمانٍ إشارات أخرى إلى السن. وهو يدعو إلى الشراكة القوية واتباع نهج تشاركي في

(١١) www.unhcr.org/en-au/excom/standcom/4e857c279/unhcrs-policy-older-refugees-19-april-2000-annex-ii-draft-report-seventeenth.html

(١٢) www.unhcr.org/5aa13c0c7.pdf

(١٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم ١٢ (A/73/12)، (الجزء الثاني).

التعامل مع تحركات اللاجئين، بما في ذلك مشاركة كبار السن في ذلك. ويحدد الاتفاق أيضاً كبار السن بحسبانهم فئة ذات احتياجات خاصة ينبغي معالجتها في إطار تلبية احتياجات اللاجئين، ويحضر الدول والجهات المعنية الأخرى على تعزيز التنمية الاقتصادية، وفرص الحصول على العمل على نحو يشمل كبار السن. ويسلط الاتفاق الضوء على كبار السن بصفتهم فئة يمكن أن تستفيد من توسيع نظم الرعاية الصحية الوطنية وتعزيزها، تيسيراً لحصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة على تلك الرعاية. وترد الإشارة تحديداً إلى كبار السن بحسبانهم فئة ينبغي أن تحصل على أغذية كافية، ومأمنة، ومغذية. وبصدد عودة كبار السن إلى مواطنهم، يشدد الاتفاق على ضرورة دعم سبل كسب العيش، ومسائل التنمية، والمسائل الاقتصادية، وتدابير معالجة مسائل السكن، والأراضي، والممتلكات التي تواجه كبار السن.

٤٣- وتحدد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي^(١٤) تحدد الحقوق والضمانات ذات الصلة بحماية الأشخاص من التشريد القسري وحمايتهم وتقديم المساعدة لهم خلال تشردهم، وكذلك أثناء عودتهم إلى مواطنهم، أو إعادة توطينهم، وإعادة ادماجهم. وبموجب الفقرة ٢، تتناول هذه المبادئ حالة الفئات الضعيفة من الأشخاص المشردين داخلياً، بمن فيهم كبار السن، ونشدد على أن لهم الحق في الحماية والمساعدة الخاصتين بهم وفي معاملة تراعي احتياجاتهم الخاصة^(١٥). ويرد ذلك أيضاً في الفقرة ٢(ج) من المادة ٩ من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا.

جيم- تأثير حقوق الإنسان والتحديات

١- الفجوة السياقية

٤٤- قد يتجلى التمييز ضد كبار السن في حالات الطوارئ على المستوى الفردي، وحينها يتصرف المستجيبون، وموظفو الإغاثة في ضوء افتراضات تمييزية بشأن السن، وكبار السن. وفي هذه الحالة، يحصل كبار السن على خدمات ومعاملة قاصرة، أو محففة، أو غير ملائمة بشكل آخر. وقد يكون التمييز ضد كبار السن هيكلياً أيضاً يشمل جمع البيانات، والتخطيط، والإدارة التشغيلية، والإبلاغ. وفي هذه الحالة، يظل كبار السن محجوبين عن أنظار واضعي السياسات والوكالات التي تنفذ التخطيط لحالات الطوارئ وعمليات التصدي لها.

٤٥- وعندما تُجمع البيانات، كثيراً ما يُغفل كبار السن، أو يعاملون كما لو كان جميع الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة يشكلون مجموعة متجانسة من السكان، على الرغم من أن احتياجات كبار السن والمسنين (البالغين من العمر ٨٠ عاماً فأكثر)، ومواطنيهم، وقدراتهم تتفاوتت تفاوتاً كبيراً.

٤٦- ويمكن أن يؤثر الافتقار إلى بيانات مصنفة بحسب السن تأثيراً شديداً في التخطيط وعمليات التصدي لحالات الطوارئ. فإن كان كبار السن محجوبين عن الأنظار خلال مرحلة التخطيط وعمليات تقييم التأهب المقررة (أي إن لم تكن البيانات مصنفة حسب العمر ولم يُشرك

(١٤) www.internal-displacement.org/global-report/grid2018/downloads/2018-GRID.pdf

(١٥) Walter Kälin, *Guiding Principles on Internal Displacement: Annotations*, Studies in Transnational Legal Policy (American Society of International Law and Brookings Institution), 2008

كبار السن في عملية التخطيط ذاتها)، ازداد احتمال إغفال احتياجات كبار السن وقدراتهم وإسهاماتهم في مرحلة التصدي والإنعاش زيادة شديدة.

٤٧- وتشمل التحديات الجسيمة في جمع البيانات عن كبار السن تحديد السن، ووضع سن فاصلة يعتبر فيها الأشخاص كباراً في السن، بغض النظر عن العوامل الاجتماعية الثقافية والسياق العام. ويمكن أن تكون استقصاءات الأسر المعيشية التي تستخدم كثيراً في عمليات التقييم متحيزة؛ إذ إن البيانات تُجمع من خلال التواصل مع شخص واحد في الأسرة المعيشية، ومن ثم فهي قد لا تعبر عن احتياجات كبار السن. وعلى المنوال نفسه، لا تُبين الدراسات الاستقصائية عن النفقات تخصيص الأموال، ولا التحكم في الموارد داخل الأسرة المعيشية.

٤٨- ولا تشمل أسباب عدم جمع البيانات المصنفة عوامل التكلفة فحسب، بل أيضاً الافتقار إلى معرفة سبل إجراء تحليلات سياقية للأجيال تكون أكبر حجماً، والجهل بسياق ما قبل الأزمة. وحتى في حالات الطوارئ التي تُجمع فيها البيانات المصنفة، فإن معظم العاملين في الميدان لا يعرفون بالضرورة كيفية استخدام البيانات لتحسين البرمجة^(١٦). بيد أن التصدي لحالات الطوارئ لا يمكن أن يلي شواغل كبار السن المتعلقة بحقوق الإنسان بمعزل عن البيانات المصنفة.

٢- الحق في السكن

٤٩- تمثل حقوق الإسكان، والأراضي، والممتلكات أحد الشواغل الرئيسية في حالات الطوارئ، ويشمل ذلك كبار السن. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان، عند مناقشة حلول السكن اللائق، قدرة كبار السن المحدودة على الحركة، ورغبتهم في البقاء على مقربة من المناطق المحيطة المألوفة لديهم على الرغم من تزايد المخاطر.

٥٠- وتشمل المعايير السكن الملائم سهولة الوصول إليه، والقدرة على تحمل تكاليفه، وصلاحيته للسكن وضمان الحياة، والملاءمة من الناحية الثقافية، ومن حيث الموقع، وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم. وتندرج معايير السلامة الرامية إلى الحد من الأضرار في حالات الكوارث في المستقبل في عداد معايير الملاءمة..

٥١- وكثيراً ما تكون ظروف الإقامة في الملاجئ غير صالحة لكبار السن، الذين قد يحتاجون إلى أن يكونوا على مقربة من بعض المرافق مثل المراحيض، أو أسرهم، في جميع الأوقات. ويتعرض كبار السن ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب لظروف سكنية سيئة، مما يزيد من المخاطر المتعلقة بحالات الطوارئ والكوارث التي يجب أن تؤخذ في الحسبان في عملية التخطيط^(١٧).

٥٢- وقد تكون المساكن والممتلكات التي يضطر كبار السن إلى تركها وراءهم في حالات الطوارئ معرضة للنهب، أو للبقاء فيها بشكل تعسفي، أو غير قانوني، أو لمزيد من التدمير. وعند عودة كثير من كبار السن إلى مواطنهم، تتاح لهم فرص محدودة للحصول على سكن آمن لأسباب، من بينها على سبيل المثال، أن يكون مسكنهم قد دُمّر، أو وضع آخرون يدهم عليه، مثل بعض أفراد العائلة الأصغر سناً.

(١٦) Dyan Mazurana, Prisca Benelli, Human Gupta and Peter Walker, *Sex and Age Matter: Improving Humanitarian Response in Emergencies*, (Feinstein International Center, Tufts University, 2011)

(١٧) <https://media.ifrc.org/ifrc/world-disaster-report-2018/>

٥٣- وكثيراً ما يواجه كبار السن من اللاجئين والمشردين داخلياً الذين يعيشون خارج المخيمات صعوبات في الحصول على سكن في السوق المحلية بسبب ارتفاع التكاليف وقدرتهم الشرائية المحدودة (مثل كبار السن الذين يصبحون أرباب أسر معيشية في التشرد).

٥٤- وكثيراً ما تحول الممارسات التمييزية، سواء أكانت متأصلة في الأعراف، أو في القانون العرفي، دون تملك كبار السن من الأراذل الممتلكات، أو وراثتها، وهو أمر يشكل انتهاكاً لحقهم في الملكية. ويمكن تتفاقم مخاطر الفقر الشديدة المرتبطة بفقدان سبل كسب العيش في حالات الطوارئ^(١٨).

٣- الحق في الضمان الاجتماعي

٥٥- شددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ١٩ (٢٠٠٧)، على التزامات الدول بضمان الحق في الضمان الاجتماعي عندما يعجز الأفراد أو المجموعات، لأسباب تعتبر بشكل معقول خارجة عن إرادتهم، عن إعمال هذا الحق بأنفسهم في إطار نظام الضمان الاجتماعي القائم بالوسائل المتاحة لهم. وأشارت اللجنة صراحة إلى ضرورة إيلاء عناية خاصة لضمان قدرة نظام الضمان الاجتماعي على تلبية الاحتياجات في حالات الطوارئ، مثلما يحدث أثناء الكوارث الطبيعية، والصراع المسلح، وفي حالات العجز في الحاصيل.

٥٦- وفي حالات التشريد القسري، كثيراً ما يواجه كبار السن عقبات عديدة في الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحصول على معاشاتهم التقاعدية. والجدير بالذكر أن كبار السن من اللاجئين لا تتاح لهم، في كثير من الأحيان، فرص الاستفادة من النظم الوطنية بسبب وضعهم كلاجئين.

٥٧- ومن العقبات الرئيسية التي تعرقل حصول كبار السن من المشردين، بمن فيهم اللاجئين، على معاشاتهم التقاعدية افتقارهم إلى الوثائق، فهم قد يتركون وثائق الهوية وراءهم، أو تضيع منهم، أثناء الهروب. أضف إلى ذلك أن القيود المفروضة على حرية الحركة قد تشكل عقبة كأداء، لا سيما في حالات سياسات التجميع في مخيمات، أو مناطق محاصرة، وانعدام الأمن، وبوجه خاص في حالة المشردين داخلياً، الذين غالباً ما يكونون غير مسجلين. وفي حالة اللاجئين، يمكن أن تعوق صعوبات الحركة الحصول على خدمات التسجيل في الحالات التي لا يكون فيها التسجيل المتنقل، أو غيره من خيارات التيسير، متاحاً.

٥٨- وتحد صعوبات الحصول على معاش تقاعدي من الاستقلال، والاستقلالية، فتزداد من ثم مخاطر الحماية المتعلقة بكبار السن. وقد يؤدي عدم الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية إلى تعرض كبار السن للفقر، أو مفاقمته وقد يكون له أيضاً أثر سلبي في آلياتهم للتكيف، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الاستهلاك الغذائي، على سبيل المثال.

(١٨) انظر Briefing paper for the first working session of the Open Ended Working Group on Ageing،

18-21 April 2011.

٤- الحق في العمل

٥٩- في حالات الطوارئ، بما في ذلك التشريد القسري، كثيراً ما يستبعد كبار السن من فرص العمل بسبب التمييز ضدهم على أساس سنهم، أو وضعهم كلاجئين، أو مشردين داخلياً. زد على ذلك أنَّ اللاجئين لا يتمتعون بالحق في العمل في كثير من البلدان. وثمة عامل آخر هو وقوع مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً ومستوطناتهم بعيداً عن المراكز الاقتصادية.

٦٠- ومن المألوف أن يُستبعد كبار السن من مبادرات الإنعاش الاقتصادي، فكثيراً ما تضع برامج كسب العيش فاصلاً عمرياً أو لا تعترف بمهارات كبار السن الراغبين في العمل وقدراتهم. ومن شأن التقييدات العمرية أن تستبعد أيضاً كبار السن من المشاركة في برامج إعادة التأهيل للعمل، أو الأنشطة المدرة للدخل، أو برامج الغذاء مقابل العمل، ومن الحصول على الائتمانات البالغة الصغر. ويحدث أن يواجه كبار السن منافسة من الشباب، وقد تصبح مهاراتهم غير ذات جدوى إن هم ابتعدوا عن سوق العمل لفترات طويلة لأسباب من بينها التشريد.

٦١- وثمة حالات أيضاً قد يُدفع فيها كبار السن دفعاً أثناء حالة طوارئ إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، حيث يكونون عرضة للاستغلال، أو سوء ظروف العمل، أو غيرها من الانتهاكات، في أحيان كثيرة.

٥- الحق في الغذاء والصحة

٦٢- تواجه كبار السن صعوبات جمة في التمتع بحقوقهم في الصحة أثناء حالات الطوارئ، فالظروف الصحية السائدة، والأمراض المزمنة، والإعاقة تمثل، في أحيان كثيرة، مخاطر تواجه كبار السن، فحتى من يتمتعون منهم بالاستقلالية في حياتهم اليومية قد يكونون عرضة لمخاطر شديدة في حالات الطوارئ بسبب عدم حصولهم على الرعاية الصحية، وانعدام السجلات الصحية اللازمة لتحديد العلاج المناسب لشخص كبير في السن أثناء حالة طوارئ أو عملية إخلاء، أو بسبب إيقاف المداواة، أو العلاج، بل حتى اضطراب الروتين اليومي المتبع في الرعاية الصحية والتغذية.

٦٣- وكثيراً ما تُغفل الاحتياجات الغذائية لكبار السن، فلا يؤخذ في الحسبان لزماً الدعم الغذائي الإضافي الذي يقدمونه حين يتولون رعاية أطفال يتامى. وقد لا يتمكن كبار السن الذين يواجهون صعوبات حركية من جمع الغذاء^(١٩). وعلى المنوال نفسه، قد يصعب على من يعانون منهم من ظروف صحية، أو من إعاقة، الوصول إلى المراكز التي تقع فيها مرافق الرعاية الصحية، لا سيما حين يكون السكان المشردون مشتتين في مواقع نائية.

٦٤- وقد تغفل البرمجة الصحية في حالات الطوارئ عن احتياجات كبار السن، فبرامج التحصين والتغذية كثيراً ما تُولي الأولوية للأطفال، فيظل كبار السن يواجهون مخاطر جسيمة، فهم أيضاً لديهم احتياجات خاصة، مثل الحصول على الغذاء المناسب الذي يفي باحتياجاتهم الصحية والتغذوية، وقد يكونون بحاجة إلى الاتصال بالعاملين الطبيين المدربين على مسائل الشيخوخة. وقد يحدث في حالات الطوارئ أيضاً ألا تحظى بالأولوية، في كثير من الأحيان،

(١٩) Hutton, *Older people in emergencies*, p. 8.

الرعاية التي يحتاج إليها كبار السن، مثل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومعالجتها، والحصول على الأجهزة المساعدة.

٦٥- وتُعد الصحة العقلية في حالات الطوارئ مبعث قلق شديد، فقد تحدث الحالات نتيجة لحالة الطوارئ، أو بسبب الظروف السائدة قبلها و/أو الاستجابة الإنسانية، مثل المأوي المكتظ، أو انعدام الخصوصية. ولا تُصمم أدوات التقييم مطلقاً على وجه التقريب لتحديد الاكتئاب، أو المراحل المبكرة من الخرف لدى كبار السن، حتى عندما تكون مصممة لتحديد احتياجات كبار السن النفسية. ويمثل ضمان الموافقة الحرة والمستنيرة على علاج تحدياً آخر قد يزداد استعصاءً أثناء حالة الطوارئ حين يشتد الضغط على إدارة خدمات الرعاية الصحية.

٦٦- وقد يفضي فقدان الشبكات الاجتماعية، أو انهيارها، في سياق التشرد القسري إلى وضع لا تعود تُلبى فيه احتياجات كبار السن الكبيرة من الدعم في مضمار الصحة العقلية والنفسية. وما أكثر ما يكون التمويل المخصص لدعم الصحة العقلية والنفسية محدوداً، وحيثما وُجدت هذه الخدمات، عادة ما تغطي فيها الفئات العمرية الأصغر سناً بالأولوية.

٦- العنف وسوء المعاملة ولاعتداء

٦٧- إنَّ أكثر أشكال إساءة معاملة كبار السن شيوعاً أثناء أزمة، أو بعدها، هي الاستغلال المالي، والهجر، وإغفال النظم لهم، فضلاً عن الاعتداء الجسدي. وكثيراً ما يأخذ الاستغلال المالي شكل الغش الذي يمارسه موردون في مرحلة الإنعاش، والسرقة التي تحدث في المأوي. ويكون كبار السن الذين يعانون قصوراً في الوظائف الإدراكية، وضعفاً في القوة البدنية، ومن يقيمون وحيداً، في مأوى، أي دون أن يرافقهم أحد من أفراد عائلتهم، أكثر عرضة للسرقة.

٦٨- وفي حالات التشرد القسري، يكون كبار السن، ولا سيما النساء منهم، أشد عرضة للعنف، والاستغلال، والاعتداء. وهم قد يواجهون العنف في بيوتهم أو خارجها (عند جمع حطب الوقود).

٦٩- ويشير إغفال النظم إلى تجاهل كبار السن واحتياجاتهم الخاصة عند التصدي لحالة طوارئ، أو توزيع الإغاثة، أو تقديم الخدمات. وكثيراً ما يكون كبار السن محجوبين عن أنظار الجهات الفاعلة الإنسانية التي تنفذ برامج منع العنف، والاستغلال، والاعتداء وتخفيف وطأتها والتصدي لها. ومن الخطأ الظن أن كبريات السن لسن عرضة للعنف الجنسي والجنساني، أو أن كبار السن يتلقون الرعاية من أسرهم. وتشمل معوقات الإبلاغ عن حالات الحركة المحدودة، والعزلة، والخوف من الانتقام، وصعوبات الاتصال بسبب اللغة، أو قصور السمع، أو البصر.

٧٠- وفي أوضاع الطوارئ، كثيراً ما تتفاقم المخاطر الأخرى، مثل الإهمال و/أو الهجر من قبل الأسرة في المستشفيات أو بيوت العجزة في كثير من الأحيان، والاستغلال العاطفي، وفقدان القدرة على التحكم في الأصول واتخاذ القرارات؛ إذ يكون كبار السن بمنأى عن دعم مجتمعهم وعن مرافق الخدمات المألوفة لديهم، بينما تُقلص أدوارهم في الأسرة، والمجتمع المحلي.

٧- تأثير التكنولوجيا الرقمية

٧١- قد يُحدّ ضعف البصر أو السمع قدرة كبار السن على الحصول على المعلومات الشديدة الأهمية بل ويعوق حركتهم أيضاً، فيُحرمون من الدعم الغوثي ومن الخدمات الأخرى.

ونتيجة لذلك، يكون كبار السن أقل بروزاً في المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى جمع بيانات مشوشة لا تؤثر في الفعالية التشغيلية لجهود الإغاثة فحسب بل وفي التخطيط المستقبلي أيضاً.

٧٢- ما فتئت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية تمثل عنصراً أساسياً في إدارة حالات الطوارئ ولها القدرة على زيادة فعالية أنشطة الحماية والإغاثة. ويزداد استخدام التكنولوجيا في دعم تقديم المساعدة الإنسانية بسبل من بينها توفير المعلومات وآليات التعقيب/الشكاوى.

٧٣- ومن الأمثلة على دور هذه التكنولوجيا الاستعانة بوسائط التواصل الاجتماعي في تهيئة المواطنين لمواجهة حالات الكوارث الطبيعية، وإتاحة المعلومات المناسبة عن أماكن الإيواء وغيرها من أشكال المساعدة من خلال الهواتف المحمولة، أو رسائل تويتر لرصد الرسائل التي يبعث بها السكان ومن ثم إجراء عمليات تقييم الأضرار في وقت مبكر. ويمكن أن تُستخدم أدوات جمع البيانات الرقمية لرصد توزيع المعونة الغوثية الجهات الفاعلة المحلية الصغيرة في المناطق التي لا تنفذ إليها الوكالات الإنسانية الدولية^(٢٠).

٧٤- إنَّ استخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل متزايد، وضعف معدلات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وتفاوت علاقات القوة داخل الأسر المعيشية قد يحرم كبار السن من الحصول على الهواتف المحمولة، فضلاً عن أنَّ ضعف السمع والبصر، والعاهات الإدراكية، مثل الخرف، قد تحرم كبار السن فعلاً من المعلومات عن خدمات الإغاثة والدعم، أو تستبعدهم من الخدمات نفسها. وقد يكون للحواجز اللغوية تأثير مماثل، إذ أن كبار السن يتحدثون على الأرجح بلغات محلية لا تستخدمها الجهات الفاعلة الإنسانية.

٧٥- وقد يزيد المزج بين التكنولوجيا الحديثة، مثل البيانات الساتلية ومعالجة المعلومات الرقمية حاسوبياً وبين الرصد التقليدي، بما في ذلك المعرفة بكبار السن، من قدرة نظم الإنذار المبكر على التنبؤ ويعزز فعاليتها. ويمكن أن يستخدم الاستشعار عن بعد وتحليل الصور الساتلية أدوات مكملية لجمع البيانات الأولية بسرعة، وتقييم الأضرار، وتقصي تأثير الكوارث والأزمات. وتلك معلومات يُستفاد منها في التصدي واتخاذ القرارات.

٧٦- ويزداد استخدام تكنولوجيا تحديد السمات الحيوية بوصفها أداة للدعم في حالات الطوارئ وإدارة شؤون اللاجئين. بيد أن التعويل على التكنولوجيا الرقمية الجاهزة المتاحة بكثرة في الأسواق في العمل الإنساني محفوف بمخاطر وأوجه قصور محددة، خاصة وأن هذه الحلول "الجاهزة" لم تُصمم للجهات الفاعلة الإنسانية، وهي قد لا تتعب نهجاً يقوم على حقوق الإنسان.

٧٧- وعلى وجه الخصوص، تبقى الشواغل قائمة بشأن المعلومات التي تُجمع من خلال عملية تخضع لسيطرة ضئيلة وتعتمد على مزيج من البيانات المقدمة طوعاً والبيانات الوصفية. ويشكل احتمال أغفال كبار السن المحجوبين رقمياً تحدياً هاماً. أضف إلى ذلك أنَّ نسبة اعتماد التكنولوجيا "الذكية" والشبكة الاجتماعية الرقمية بين كبار السن أدنى بكثير من المتوسط السائد بين السكان. ومن المرجح أن يغفل أي قرار يتخذ استناداً إلى هذه البيانات عن أكثر أفراد الفئة العمرية

(٢٠) International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, *World Disasters Report 2013*:

Focus on technology and the future of humanitarian action. يمكن الاطلاع عليه في:

www.ifrc.org/PageFiles/134658/WDR%202013%20complete.pdf

هشاشة الذين لا سبيل لهم لاستخدام التكنولوجيا الرقمية أو الشبكات الاجتماعية أو لا معرفة لهم بهما، لأسباب عديدة.

٧٨- وتعزى الشواغل الرئيسية الأخرى إلى الثغرات التي تشوب السياسات والمبادئ المتعلقة بخصوصية البيانات، وتبادلها وغيرها من المجالات التي قد تجعل المستفيدين منها عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن أن تُستخدم البصمات الرقمية لتتبع كبار السن واستهدافهم مثلما يمكن أن تُستخدم لإيجاد دالٍ على شخص مفقود.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٧٩- تلاحظ الخبرة المستقلة أن كبار السن يعانون بشكل غير متناسب في حالات الطوارئ. ولذلك ينبغي إيلاء أهمية خاصة للطبيعة غير المتجانسة لفئة كبار السن من السكان، وللعوامل العديدة التي تسهم في زيادة ضعف أفراد هذه الفئة.

٨٠- وفي الوقت نفسه، تشدد الخبرة المستقلة على ضرورة الاعتراف بأدوار كبار السن - رجالاً ونساء - وقدراتهم، ومواردهم المهمة في حالة التشريد القسري، وعلى العمل مع المجتمعات المحلية على تعزيز هذه الأدوار، مثل إشراك كبار السن في تسوية النزاعات وفي القرارات التي تمس حياتهم. وينبغي توجيه الاهتمام إلى اجتناب تقويض أدوار كبار السن دون قصد، بإدخال الأزواج في هياكل القيادة المجتمعية القائمة، على سبيل المثال.

٨١- وتشدد الخبرة المستقلة على ضرورة أن يؤخذ في الحسبان، في مراحل التخطيط والاستجابة، والإنعاش من إدارة حالات الطوارئ أن كبار السن هم، في كثير من الأحيان، آخر من يغادرون أماكن إقامتهم الأصلية، وأنهم عندما يصبحون مشردين، يكونون عرضة للبقاء في حالة تشرد طويلة الأمد. وينبغي أن تُخصص الموارد الملائمة، وأن يُعترف بحقوق كبار السن في هذه الأوضاع ويُتمسك بها.

٨٢- وتشير الخبرة المستقلة إلى أنَّ أي تقييم يُجرى ينبغي أن يأخذ في الحسبان أوجه عدم المساواة التي تتراكم خلال حياة الشخص الكبير في السن بسبب عوامل مثل العرق، أو نوع الجنس، أو مستوى التعليم، أو الدخل، أو الحالة الصحية، أو الإعاقة، أو الوصول إلى العدالة، عند تحليل مدى ضعف مختلف المجموعات الفرعية من كبار السن، وما هو نوع الاستجابة - مواد وخدمات - الذي سيكون ملائماً لهم.

٨٣- وثمة حاجة إلى نهج منظم لجمع البيانات وتحليلها على جميع المستويات، خارج نظام الاستجابة في حالات الطوارئ، جنباً إلى جنب مع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لإدماج كبار السن، وإيجاد مجموعة من البيانات المفصلة يمكن استخدامها في التحليل السياقي. وهذه خطوة أولى تكفل، في التخطيط لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وجود أدلة أكيدة يُستعان بها في الخطط ورصد فعاليتها التشغيلية، إلى جانب جمع البيانات المستمر خلال جميع مراحل الاستجابة والإنعاش.

٨٤- وتشدد الخبرة المستقلة على ضرورة سد الفجوة بين السياسات والتنفيذ. فمع أنَّ السياسات قد تكون شاملة لكبار السن في جميع مراحل التخطيط لحالات الطوارئ

والاستجابة لها، فإن الاحتياجات المحددة والتحديات والحوافز التي يواجهونها في ممارسة حقوقهم لا تؤخذ في الحسبان في الممارسة العملية. ومن ثم تشدد المكلفة بالولاية على ضرورة إدراج كبار السن على نحو مجد في جميع مراحل دورة إدارة الطوارئ (بما في ذلك التخطيط والميزنة، والرصد والتقييم) مع الحرص على تناول الاستجابة في حالات الطوارئ من منظور قائم على حقوق الإنسان على نحو واضح وصارم على جميع المستويات.

٨٥- وتناشد الخبرة المستقلة جميع الأطراف المعنية أن تولي اهتماماً خاصاً بجمع المعلومات عن كبار السن في بداية جميع عمليات الاستجابة في حالات الطوارئ. ومرحلة تقييم الاحتياجات أهمية بالغة، لأنها تحدد مسار العمل في المراحل اللاحقة، فعدم تحديد احتياجاتهم ومواطن ضعفهم وقدراتهم في هذه المرحلة سيؤدي إلى استجابة قاصرة لن تلبي احتياجات كبار السن أو تستخدم قدراتهم. وفي الوقت نفسه، تؤكد الخبرة المستقلة على أهمية جمع البيانات عن كبار السن قبل حالات الطوارئ والتحقق من البيانات التي جمعت أثناء حالات الطوارئ بمقارنتها البيانات الموجودة لدى معاهد الإحصاء الوطنية، للتأكد من أنها تعبر بدقة عن نسبة كبار السن بين السكان عموماً، مع الإشارة إلى أن كبار السن قد يكونون أكثر تضرراً، في كثير من حالات الطوارئ، من متوسط السكان نتيجة لأنماط الضعف السائدة بينهم.

٨٦- وينبغي ألا تكون البيانات المستخدمة في عمليات التقييم مصنفة حسب العمر فحسب، بل ويتوخى فيها أن تعبر الفئات العمرية عن الطبيعة المتباينة لفئة كبار السن من السكان على نحو يتيح التمييز بين هذه الفئة والطاعين في السن، وكلاهما لديه احتياجات وقدرات مختلفة. وينبغي أن تكون الفئات العمرية مفصلة تفصيلاً يتيح مراعاة نسبية مفاهيم السن، حسب السياق. وتذكر الخبرة المستقلة بأن السن بنية اجتماعية، وبأن الأشخاص الذين عانوا من ويلات الحرب، والنزاع، والكوارث الطبيعية لا يمكن النظر إليهم بمقاييس الشيخوخة الصحية في المجتمعات المتمتعة برغد العيش.

٨٧- وعلاوة على ذلك، تلاحظ الخبرة المستقلة أن استقصاءات الأسر المعيشية التي تُستخدم بوجه عام في عمليات تقييم الاحتياجات لا تتيح تحديد احتياجات كبار السن تحديداً دقيقاً، فهي تميل إلى إدامة إغفالهم في البرمجة اللاحقة إغفالاً يؤدي إلى قصور في المساعدة. وتلاحظ المقررة الخاصة أن تزايد استخدام التكنولوجيا في العمل الإنساني، بما في ذلك خلال مرحلة التقييم، قد يؤدي إلى إغفال كبار السن المحجوبين رقمياً عن الأنظار.

٨٨- وتسלט الخبرة المستقلة الأضواء على ما للتشاور مع كبار السن من أهمية بالغة في تحديد وإزالة العقبات التي تعوق الوصول إلى المساعدة، مثل الاعتماد على التكنولوجيات، والقيود المفروضة على الحركة، والعوائق الإدارية. وفي هذا السياق، تشدد الخبرة المستقلة على ضرورة الوصول إلى كبار السن، بالاستعانة بوسائل من بينها التسجيل المتنقل وغيره من الآليات الميسرة الاستخدام، ولا سيما في حالة ذوي القدرة المحدودة على الحركة، توخياً لتضمين جميع كبار السن المحتاجين. وشددت أيضاً على ضرورة اتخاذ تدابير تكفل حصول كبار السن المشردين على الوثائق، بما في ذلك وثائق الهوية.

٨٩- وتشدد الخبرة المستقلة على ضرورة زيادة التمويل لتلبية احتياجات كبار السن في حالات الطوارئ، مثل التشريد القسري. ولا بد من تدارك المستوى الحالي المنخفض من الأولوية الممنوح لكبار السن بتسليط الضوء على أهمية إدراجهم في طلبات التمويل.

٩٠ - وفضلاً عن ذلك، تشدد الخبرة المستقلة على ضرورة أن تُخصص في الميزانية اعتمادات كافية للموظفين العاملين في حالات الطوارئ، مثل موظفي الحماية والإدماج، تمكنهم من تنفيذ سياسات الإدماج، حيثما وجدت، في الممارسة العملية. ولا بد من أن يُتاح للموظفين التدريب الكافي الذي يمكنهم من إدراك صعوبات الإدماج التي تواجهها الفئات المختلفة وتحديدها على نحو يحول دون التخلي عن كبار السن.

٩١ - ومن الضروري كذلك أن تُلزم الجهات الفاعلة الإنسانية بتقديم تقارير عن كيفية وصول البرامج الإنسانية إلى كبار السن وتبليتها احتياجاتهم، بما في ذلك استخدام البيانات المصنفة حسب السن.

٩٢ - وتشدد الخبرة المستقلة على الحاجة إلى إجراء بحوث عن الآثار المترتبة على استخدام التكنولوجيا في العمل الإنساني على كبار السن، وعن التدابير الفعالة التي تكفل عدم التخلي عنهم. وتعيد الخبرة المستقلة التأكيد على قلقها من جمع البيانات الذي لا يخضع لرقابة تذكر ويعتمد على مزيج من البيانات المقدمة طوعاً والبيانات الوصفية العامة (مثل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية)، التي تميل إلى إغفال احتياجات كبار السن. وتكرر الخبرة المستقلة التأكيد أيضاً على الشواغل المتعلقة بالخصوصية التي تناولها تقريرها المواضيعي عن الروبوتات والحقوق وتأثير التشغيل الآلي على حقوق الإنسان لكبار السن (الوثيقة A/HRC/36/48).

٩٣ - وسلطت الخبرة المستقلة الضوء أيضاً على ضرورة إتاحة استفادة اللاجئين، والمشردين داخلياً من النظم الوطنية، بما في ذلك نظام الحماية الاجتماعية، بوسائل من بينها إدخال تغييرات تشريعية. وهي تشدد على أهمية إتاحة المعاشات التقاعدية الشاملة غير القائمة على دفع اشتراكات لكبار السن قبل حالات الطوارئ، تعزيزاً لقدرةهم على الصمود في وجهها.

٩٤ - وتلاحظ الخبرة المستقلة قلة البحوث عن انتشار ومخاطر إساءة معاملة كبار السن في حالات الطوارئ وقصور الوعي بها. وتشير أيضاً إلى أن الاتجاه العام المتمثل في التقييد في الإبلاغ عن حالات الإيذاء، وسوء المعاملة، والعنف ضد كبار السن يتفاقم خلال حالات الطوارئ، بسبب عوامل عديدة. ويستدعي منع إساءة معاملة كبار السن في حالات الطوارئ الحد من احتمال تعرضهم للعنف، والاستغلال، والإيذاء، واستحداث أدوات قادرة على إدراك وتحديد عوامل المخاطر التي يتعرض لها كبار السن المتضررين من الأزمة، والتحقق من استمرار الاتصال والتواصل بين كبار السن والشبكة الاجتماعية الداعمة لهم، وإدارة الملاجئ بطريقة تراعي السن. ويشمل ذلك اتخاذ المزيد من التدابير الاستباقية التي تضمن بصفة خاصة حماية كبار السن الذين لا أسر لهم، أو لا شخص يُرجع إليه بشأنهم، والمثابرة على تقييم احتياجاتهم، والحرص على ألا يقيمون في المأوى مع أشخاص قد يشكلون خطراً عليهم.

٩٥ - وعلاوة على ذلك، تسلط الخبرة المستقلة الضوء على أهمية تحسين سبل وصول كبار السن إلى إجراءات الإحالة، وتضمينهم في جميع الأبعاد القطاعية للعمل، بغية منع العنف الجنسي والجنساني، وتخفيف وطأته، والنصدي له. وهي تشدد على ضرورة إذكاء الوعي لدى الجهات الفاعلة الإنسانية بمخاطر الحماية وبالمخاطر الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه كبار السن من الرجال والنساء بوجه خاص، وعلى تيسير وصول من يعانون من

ضعف السمع، أو البصر، أو القدرات الإدراكية، ومن يستخدمون لغات محلية، أو لغات أقلية، أو المعرضين بشدة لمخاطر الإهمال، أو الاعتداء، أو العزلة، إلى آليات الإبلاغ.

٩٦- ويتطلب التوطين المخطط له وضع أطر قانونية وطنية لحماية حقوق كبار السن المتضررين، وينبغي أن تكون هذه الأطر مشفوعة بترتيبات مؤسسية محكمة تحدد أدوار ومسؤوليات كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وأن يُستعان في ذلك بالمعايير، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات القائمة، مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمبادئ المتعلقة بأشبه الجزر في ما يخص التشرد داخل الدول، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي.

٩٧- وتوصي الخبرة المستقلة أيضاً بتعزيز تأهب كبار السن على صعيد المجتمعات المحلية، بما في ذلك إلمامهم بخطط الإجراء، وخطط الطوارئ الأخرى، وتحديد مواقعهم.

٩٨- وتناشد الخبرة المستقلة الدول والجهات الفاعلة الإنسانية أن تحرص على عدم التمييز في إعداد برامج سبل كسب العيش، وإتاحة خيارات لكبار السن الراغبين في العمل. وتشمل هذه الخطوة تمكين كبار السن من المشاركة في تصميم برامج سبل كسب العيش، وأخذ مهاراتهم في الحسبان، بما في ذلك الاستعانة بهم كمدرّبين ومرشدين، وتكييف البرامج على نحو يُيسر استفادة ذوي الإعاقة من كبار السن منها.

٩٩- وتسلط الخبرة المستقلة الضوء أيضاً على أهمية تضمين احتياجات كبار السن بدقة في وضع البرامج الصحية في سياق الاستجابة الإنسانية، بوسائل من قبيل زيادة فرص الحصول على التكنولوجيا المعينة، والرعاية المتعلقة بالأمراض غير المعدية، وضمان الاستفادة دون تمييز من برامج التغذية، والصحة العقلية، والدعم النفسي - الاجتماعي، والتدابير الرامية إلى الوقاية من الأمراض المعدية. وعلاجها. وتؤكد الخبرة المستقلة ضرورة الفحص العادي والمتكرر للصحة العقلية، ولا سيما في مرافق إيواء المشردين من كبار السن، وذلك لتحديد الحالات الشائعة، مثل الاكتئاب، والمراحل المبكرة من الخرف، ومعالجتها. ويلزم، فوق ذلك، التواصل مع كبار السن والاستعانة في ذلك بوسائل من بينها الخدمات المتنقلة، لضمان الوصول إلى المعزولين بشكل أشد من كبار السن، أو الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة. وينبغي أن تكيّف الطرود التي تُوزع على كبار السن في مرحلة الاستجابة بحيث تحتوي على أصناف تلبي احتياجاتهم بشكل محدد، مثل المعينات البصرية والسمعية، والوسائل المعينة على الحركة، والأدوية لعلاج الأمراض المزمنة الشائعة، والغذاء الكافي، وحفاظات البالغين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشمل هذه الحزم البطاطين، واللصقات الحرارية، والحزم الباردة، ومقاييس الحرارة، والفحم المنشط، وغسل العين المعقّم، ومفسرات جرعات الأدوية، وجهات الاتصال وأرقام الهواتف في حالات الطوارئ، بما في ذلك أقرب الأقربين من أفراد الأسرة، أو الأطباء، أو الصيادلة.

١٠٠- وتشدد الخبرة المستقلة على ضرورة تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة متعددي القطاعات، ومنهم السلطات المحلية، ومهنيو الصحة العامة، والمهندسون المعماريون، ومقدمو خدمات الإسكان، والمنظمات المجتمعية، والجامعات، والقطاع الخاص، وكبار السن أنفسهم. وينبغي إقامة هذه الشراكات قبل حالات الطوارئ، حرصاً على التنسيق في جميع مراحل

إدارة حالات الطوارئ. والهدف المنشود من ذلك هو الانخراط في تبادل البيانات والخدمات الاحتياطية، ووضع خريطة مفصلة للمجتمع المحلي تحدد النقاط التي تشدد فيها المخاطر، مثل أكبر تجمعات كبار السن، وتُتخذ أيضاً أساساً للإجلاء على نطاق المجتمع المحلي، ولخطط الاستجابة الخاصة بكبار السن، لا سيما ذوو الإعاقة منهم. وينبغي أن تأخذ خطط الإجلاء هذه في الحسبان النقل، والأدوية، وغيرها من اللوازم الأساسية، فضلاً عن مناطق الإيواء المنفصلة والمتخصصة لكبار السن المصابين بحالات ضعف خاصة (مثل ذوي الإعاقة، أو المصابين بأمراض غير معدية، والحالات المزمنة، أو حالات الصحة العقلية).

١٠١ - وتعيد الخبرة المستقلة التأكيد على رأيها القائل بأن انعدام صك قانوني دولي شامل ومتكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم له تداعيات عملية جسيمة، تشمل كبار السن في حالات الطوارئ. وهي تشدد بوجه خاص على أن الصكوك الحالية لا تفرد لمسائل الشيخوخة مكانة خاصة، أو بارزة بما فيه الكفاية، فيُحال بذلك بين كبار السن وتمتعهم التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية، لا سيما في حالات الطوارئ.

الإعلان الذي اعتمد خلال مؤتمر الخبراء الدولي بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، المعقود في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في فيينا

- إن المشاركين المجتمعين في مؤتمر الخبراء الدولي المعني بحقوق الإنسان لكبار السن الذي عقدته، من ١٢ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في فيينا، الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية والصحة وحماية المستهلك في النمسا بهدف تبادل الخبرات بشأن التحديات والفرص الجديدة المتعلقة بحقوق الإنسان لكبار السن، بما في ذلك حقهم في التعليم، والتعلم مدى الحياة، والتطورات التكنولوجية ذات الصلة بتلك الحقوق، مثل الروبوتات، والأتمتة، والذكاء الاصطناعي.
- إذ يعربون عن ترحيبهم بقرار الجمعية العامة (القرار ١٨٢/٦٥)، الصادر بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) الذي أنشأ بموجبه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، وبقرارات الأمم المتحدة والهيئات الاستشارية التشريعية اللاحقة الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن.
- وإذ يحيطون علماً بالوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، والمؤتمرين الدوليين المعقودين في ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، في برودو بري كرانجو، بسلوفينيا، وفي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في سانتياغو، بشأن تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن وحمايتهم.
- وإذ يشيدون بالعمل الذي أنجزه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة في تحديد الثغرات في مجال حماية حقوق الإنسان لكبار السن والسبل الكفيلة بسد هذه الثغرات، وإذ يعربون عن ترحيبهم بمشاركة الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة، وكبار السن، والخبراء المتزايدة في أعمال الفريق العامل.
- وإذ يعربون كذلك عن ترحيبهم بالمنهجية التي اعتمدها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة في دورتيه الأخيرتين لجمع المدخلات الفنية والمعارية بشأن مجموعة مختارة من مجالات التركيز من أجل المساهمة في اختيار الخطوات لمعالجة المشاكل المحددة والتي يمكن أن يتضمن توصيات بوضع معايير جديدة بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن.
- وإذ يعربون عن دعمهم لولاية الخبرة المستقلة المعنية بمسألة تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان التي مددها مجلس حقوق الإنسان في ٢٠١٦. وإذ يحيطون علماً مع التقدير بتقارير الخبرة المستقلة عن تقييم حالة حماية حقوق الإنسان لكبار السن في جميع أنحاء العالم، ولا سيما تقريرها عن أثر التكنولوجيا المعينة، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والتشغيل الآلي بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، الذي يحدد

التحديات المتبقية وثغرات الحماية، ويقدم توصيات للتأكد من قدرة كبار السن على التمتع بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع الآخرين.

- وإذ يشجعهم تزايد اهتمام المجتمع الدولي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن في العالم، واتساع نطاق الخطاب الدولي بشأن الشيخوخة ليشمل المضي قدماً في إدماج التنمية الاجتماعية ومنظورات حقوق الإنسان.
- وإذ يحيطون علماً بالدعوات المتزايدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن، دون مزيد من التأخير، وإذ يسلمون بأن تمتع كبار السن التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية يمثل شرطاً مسبقاً لإقامة مجتمع يسع جميع الأعمار.
- وإذ يؤكدون أن لجميع كبار السن الحق في التمتع بفوائد التطورات التكنولوجية، مثل الرقمنة، والتشغيل الآلي، والأتمتة، والذكاء الاصطناعي، والحق في التعليم، والتعلم مدى الحياة، على قدم المساواة مع الآخرين.
- وإذ يدركون أن كبار السن لا يزالون يواجهون تحديات في التمتع بحقوقهم الإنسانية في عدة مجالات من مجالات حياتهم، بما في ذلك الصعوبات المتعلقة باستخدام التكنولوجيات حيث يمكن أن يكونوا عرضة لقيود تكنولوجية، ويحرمون من حقهم في الخصوصية، والاستقلال الذاتي، وحماية البيانات، ويتعرضون لأشكال جديدة من العزلة والعزل. وإذ يدركون أيضاً أن كبار السن قد يكونون عرضة للتمييز بسبب الشيخوخة والسن، ويحرمون من الحصول على الخدمات في مجال التعليم، والتعلم مدى الحياة؛ وإذ يسلمون بضرورة اتخاذ التدابير التي تكفل تمتعهم التمتع التام بحقوقهم، وبفرص متساوية للمشاركة في المجتمع مشاركة كاملة، وتساهم في تنمية إمكاناتهم الكاملة ومساهماتهم في مجتمعاتهم المحلية.
- وإذ يأخذون في الحسبان أن التكنولوجيات يمكن أن تُغيّر طريقة تقديم الدعم لكبار السن، وإدامة قدراتهم أو تعزيزها، وتمكينهم من العيش معتمدين على أنفسهم، بشكل مستقل يحفظ كرامتهم، ويحسن حالتهم النفسية، ويزيد الفرص المتاحة لهم في مجالات التعليم، والتعلم مدى الحياة، والمشاركة في المجتمع، على قدم المساواة مع الآخرين.
- وإذ يدركون مع ذلك أن كبار السن لا يكونون على الدوام دائماً قادرين على الاستفادة الكاملة من التكنولوجيات بسبب جملة أمور منها عدم إتاحتها لهم لأسباب من بينها التفاوت في الحصول على هذه التكنولوجيات بين البلدان والمجموعات السكانية المختلفة، والتكاليف المرتفعة، والمعايير الأهلية التقييدية، وافتقار نظم الدعم القائمة إلى التكامل، والقصور في الإتاحة وفي المعلومات عن الخدمات، ومحدودية الوعي والمهارات اللازمة للاستفادة من الحلول التكنولوجية.
- وإذ يعتقدون أن استخدام التكنولوجيات، بما في ذلك في مجال التعليم والتعلم مدى الحياة، يجب أن يوجّه نحو تمكين كبار السن من أن يعيشون حياة مستقلة يعتمدون فيها على أنفسهم، وتحقيق تطلعاتهم، وبناء مهاراتهم وقدراتهم، وتنمية طاقاتهم الإنسانية الكامنة، بشكل كامل وإساسهم بالكرامة، وعزة النفس، وتمكينهم من

المشاركة الكاملة في المجتمع، ويجب ألا يسلب هذا الاستخدام حريتهم، أو يستبعدهم من عملية صنع القرار، أو يصممهم بالعار، أو يعمل على تجريدهم من إنسانيتهم.

- ومن أجل تعزيز تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان على قدم المساواة مع غيرهم، فإن المشاركين:

يوافقون على إحالة نتائج هذا المؤتمر إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة للاستعانة بها في المناقشات التي ستُجرى في دورته العاشرة التي يُتوقع أن تركز على الحماية الاجتماعية، والتعليم، والتعلم مدى الحياة.

يشددون على ضرورة أن يكون النهج التشاركي القائم على حقوق الإنسان في صلب البحوث، وتصميم التكنولوجيات وتنفيذها، مع إيلاء الاهتمام الواجب لكبار السن المعرضين للإقصاء أو التهميش، بمن فيهم ذوو الاحتياجات العالية للدعم، وذوو الدخل الداعم المنخفض، وذوو الإعاقة، وغيرهم.

ويشددون أيضاً على أن كبار السن يجب أن يُشركوا في إعداد استخدام التكنولوجيات، وإتاحته، ورصده، ويشمل ذلك مدى ملاءمتها لاحتياجاتهم وأفضلياتهم، وأن يعربوا عن موافقتهم المستنيرة المسبقة والمستمرة لإدخال التكنولوجيات، واستخدامها، وسحبها، بما في ذلك التكنولوجيات التي تطيل الحياة، وأن يكونوا قادرين على الاختيار بين المشاركة في استخدامها، أو الكف عنه، في أي وقت.

ويؤكدون على أن مقدمي التكنولوجيات والبرمجيات ذات الصلة، بما في ذلك شركات وسائط التواصل الاجتماعي، يجب أن يتحملوا المسؤولية عن الخصوصية، وحماية البيانات، والمستخدمين من كبار السن من أي إساءة استخدام، أو سوء معاملة، أو أذى، وعلى وجوب حصول كبار السن على المعلومات عن كيفية استخدام بياناتهم الشخصية، وإبداء موافقتهم المستنيرة عليها.

ويؤكدون أيضاً على وجوب اتخاذ تدابير للتأكد من إتاحة فرص التعليم، والتعلم مدى الحياة المناسبة، والمقبولة، والميسورة التكلفة لكبار السن التي تناسب احتياجاتهم وأفضلياتهم، ومهاراتهم، ودوافعهم، وهوياتهم المتنوعة، والمشاركة في إعداد هذه الفرص، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التدريب على التكنولوجيات الجديدة، حتى يتمكنوا من تطوير كامل قدراتهم البشرية، وتنمية شخصيتهم، وقدرتهم على الإبداع، ومواهبهم، وإحساسهم بالكرامة، والاعتداد بأنفسهم.

ويشددون على ضرورة اتخاذ خطوات لإزالة الحواجز التي يواجهها كبار السن في اكتساب المهارات التعليمية، والحصول على وسائل وخدمات بناء القدرات، وبرامج الترفيه، والتثقيف المجتمعي، والتعليم، والتعلم مدى الحياة، غير الرسمية.

ويدعون جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، وكبار السن، والخبراء، لتعزيز الحوار بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن على الصعيدين الإقليمي والوطني خلال الفترة الفاصلة بين دورتي الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة من أجل تبادل الخبرات، وتكثيف التعاون، والتعرف على العناصر الفنية

والمعيارية التي ينبغي أن يتناولها المجتمع الدولي بشكل أفضل لتمكين كبار السن من التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية.

يقفون معاً في إعادة تأكيد التزامهم بكفالة مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما مشاركة كبار السن أنفسهم، في المناقشات والقرارات المتعلقة بحقوقهم الإنسانية على جميع المستويات.
